مدير الاقتصاد الزراعي لـ«الوطن»: لن يؤثر في الفلاح ويخفض من أسعار المادتين حالياً

الحكومة تسمح باستيراد ٣٠ ألف طن بطاطا و١٠٠٠ طن من مادة الثوم

تعزيز توافر المادة في السوق وتوقع ازدياد الطلب عليها

هادي بك الشريف

وافق رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة السماح باستيراد ٣٠ ألف طن من بطاطا الطعام على أن يتم البدء بدخولها للبلد بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٥ وما بعد حتى موعد أقصاه ٢٠٢٤/٤/١٥.

وتضمنت التوصية أيضاً السماح باستيراد كمية ١٠٠٠ طن من مادة الثوم بغض النظر عن بلد المنشأ على أن ترد الكمية خلال موعد أقصاه /٤٥/ يوماً من تاريخ صدور هذه التوصية.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة أحمد دياب أن هناك تتبعاً مستمراً لواقع الإنتاج الزراعي والخطة الإنتاجية للمواد الأساسية في سورية مثل البطاطا والثوم والبصل، لتغطية حاجة السوق، وبناء عليه يتخذ القرار المناسب.

ولفت دياب إلى أن إنتاج البطاطا يتم عبر (٣ عروات)، مضيفاً: إنه من بداية إنتاج العروة الخريفية تم إيقاف تصديرها، ولكن بسبب الفترات الحرجة التي يمر فيها موسم البطاطا، ناهيك عن الأضرار التي حصلت في «سهل عكار»، وأشار إلى أنه تم رفع مقترح باستيراد المادة بسبب تأخر إنتاج العروة الربيعية وعدم القدرة على تغطيتها.

واعتبر مدير الاقتصاد الزراعي أن السماح باستيراد ١٠٠٠ طن من مادة الثوم هو لتعزيز توافر المادة في السوق وتخفيض سعرها مع اقتراب شهر رمضان المبارك، ولاسيما أنه يزداد الطلب عليها وهناك ضرورة لتأمينها، في ظل تأخر دخول إنتاج مادة الثوم الأخضر لـ ١٥ آذار، ما يتطلب تأمين حاجة السوق وكفايته، علماً أن الكمية المسموح باستيرادها تكفي لفترة قليلة فقط لتغطية حاجة السوق ريثما يدخل الإنتاج.

وأوضح أن الهدف من الاستيراد هو توافر المادة وسط توقع بزيادة الطلب على هذه المواد، في ظل تأخر دخول العروات بالعملية الإنتاجية، وبين أن المواد المستوردة لن تؤثر على أسعار المادة في إنتاجها الجديد وبالتالي تأثيرات على الفلاحين، لاسيما أن عملية الاستيراد قبل دخول العملية الإنتاجية للموسمين، وبالتالي حكما لن تؤثر على الفلاح وعلى سعر المادة في السوق.

وأكد أن استيراد هاتين المادتين سيخفض من أسعار المواد المباعة حالياً في السوق.

«العقاري» بعد شهر على إطلاق نظامه التقني الجديد من دون بنك الإنترنت!

مدير عام المصرف لـ «الوطن»: الربط مع «التجاري السوري» خلال ساعات والتطبيق في الخدمة خلال أيام

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» أن إطلاق خدمة بنك الإنترنت (التطبيق) خلال أيام قليلة.

وعن التأخر في تفعيل هذه الخدمة بعد إطلاق النظام المصرفي الجديد في العقاري منذ ما يزيد على الشهر وصفه المدير العام في تصريحه لـ«الوطن» أنه (إطلاق النظام) نجح بشكل كامل لكن العامل الفني والتقني أعاق تفعيل خدمة بنك الإنترنت على النظام المصرفي الجديد لوجود ما يزيد على ١٩ ألف (زبون) مستخدم لهذه الخدمة على النظام المصرفي السابق، وهو ما يتطلب تهجير بياناتهم للنظام المصرفي الجديد وتدقيقها واختبار فاعلية الخدمة وجودتها.

وأوضح أنه تم حالياً الانتهاء من مرحلة تهجير البيانات وتدقيقها وتم إجراء الاختبارات لتلافي أي ملاحظات قد تظهر بعد تفعيل الخدمة وحالياً تتم معالجة بعض الملاحظات التقنية البسيطة قبل إطلاق الخدمة.

وأشار إلى أنه يمكن لكل المتعاملين مع المصرف العقاري (من لديهم حسابات في العقاري) الاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني وتسديد فواتيرهم عبر التطبيق الخاص بالشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية.

وحول الربط مع المصرف التجاري السوري توقع المدير العام اكتمال وتفعيل الربط بين العقاري والتجاري خلال ساعات حيث تم التشييك على كل الإجراءات والاختبارات والملاحظات التي ظهرت خلال خطوات الربط وذلك على التوازي للربط مع المصارف الخاصة (صرافات البنوك الخاصة) والذي سيكون متاحاً خلال يومين إلى ثلاثة أيام.

واعتبر أن النظام المصرفي الجديد يعمل بدقة عالية واتقان مع الأخذ بالحسبان أن الكثير من العمليات في العقاري أصبحت تنفذ آلياً وبشكل أكثر سرعة وجودة.

وكشف أن العقاري يدرس دفاتر شروط خاصة بالتعاقد على توريد نحو ٢٠٠ صراف آلي جديد على التوازي للتوسع بعدد نقاط البيع المتاحة في مراكز ومكاتب البريد والمصرف العقاري لمن يرغب في هذه الخدمة.

كما أوضح أن حسابات رواتب العاملين في الجهات العامة والمتقاعدين هي حسابات مصرفية ويستفيد صاحب الحساب من كل الخدمات المتاحة في العقاري ومنها تسديد الفواتير والمستحقات المالية إلكترونياً وهناك تعميم حالياً على فروع العقاري يفيد بضرورة التوسع في فتح الحسابات وتقديم كل التسهيلات الممكنة لفتح الحسابات الجديدة.

وأكد أن المنظومة المصرفية الجديدة تسمح للعقاري برفع سرعة وجودة الأداء لكل الخدمات المتوفرة في العقاري وأن هناك تعويلاً كبيراً على هذه المنظومة التقنية الحديثة، حيث تعتبر مديرية الدفع الإلكتروني في العقاري أن مشروع الربط مع المصرف التجاري السوري يسهم بضمان تقديم خدمات مشتركة عبر الصرافات الآلية العائدة للعقاري والتجاري، وهو يضاف إلى حالة الربط التي نفذها العقاري مع شبكة صرافات البنوك الخاصة التي سادمت خلال الفترة الماضية بحل جزء من المشكلة (الصرافات) لكن تؤكد المديرية أنه من الحلول المجدية والمهمة هو توزيع توطين الرواتب والأجور على كل المصارف العامة بما يخفف من حالة الضغط على المصرفين العقاري والتجاري السوري خاصة أن معظم المصارف العامة مهيأة مثل التسليف الشعبي والزراعي.

وكان المدير العام يركز في الكثير من تصريحاته السابقة حول العقاري على أنه حقق متانة مالية ومصرفية سمحت بتحقيق تقدم في عمل المصرف وخدماته وتحقيق أرباح صافية مهمة مع الأخذ بالحسبان أن البنك، وفي إطار التحوط والحوكمة، قام بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة) خاصة أن العقاري يستند إلى جملة من السياسات والإجراءات أهمها إغلاق نسبة مرتفعة جداً من ملفات القروض المتعثرة عن طريق السداد الكامل، أو عمليات الجدولة، وحالة شبه الانعدام لظاهرة تعثر القروض والتوظيف بشهادات الإيداع وسندات الخزينة العامة ومعاودة منح القروض والتسهيلات، وتنوع المنتجات المصرفية وحالة المتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين.

> ١٩ ألف بيان لزبائن تم تهجيرها نحو النظام المصرفي الجديد

بسقف مليوني ليرة

المركزي يحدد ضوابط استخدام البطاقات مسبقة الدفع

الوطن

أصدر حاكم مصرف سورية المركزي عصام هزيمة قراراً حدد بموجبه ضوابط البطاقات مسبقة الدفع.

حيث عرفها القرار بأنها بطاقة مصرفية ملموسة أو غير ملموسة مسبقة الدفع (Prepaid) لحاملها تصدر من قبل المؤسسة المالية المصرفية بناء على طلب شخصية اعتبارية ذات نشاط اقتصادي، وترتبط بحساب مصرفي إجمالي مفتوح لديها ضامن لقيمتها وتكون مخزونة القيمة على نظام دفع إلكتروني، تم تغذيتها بقيمة محددة مسبقاً قابلة أو غير قابلة لإعادة التغذية حسب نوعها ومجال الاستخدام، تمكن حاملها من القيام بكل المعاملات المالية في حدود سقف الرصيد المتاح للبطاقة، تستخدم وسيلة بديلة عن الدفع النقدي.

وحدد قرار المركزي أنواعها بقابلة لإعادة التغذية مقيدة الاستخدام (Closed Loop)، أي إنها قابلة للاستخدام لدى مقدم خدمة معين، أو لدى تاجر واحد، أو مجموعة من التجار يحملون الاسم نفسه أو العلامة التجارية أو الشعار. يتم تفعيلها باستخدام رقم الهاتف المحمول لحاملها، وصلاحيتها ستة واحدة من تاريخ تفعيلها.

أما النوع الثاني فهي البطاقة غير القابلة لإعادة التغذية ممكن أن تكون مقيدة (Closed Loop) أو غير مقيدة الاستخدام (Open Loop)، مثل بطاقات مشتريات تقليدية، أو عبر الإنترنت، أو بطاقات هدايا وتنتهي صلاحيتها بانتهاء رصيدها.

للأشخاص شراء البطاقة مسبقة الدفع من خلال أحد فروع المصرف المصدر أو من خلال المنافذ التالية: (المؤسسة السورية للبريد – شركات الحوالات – مراكز البيع المقدمة الخدمة والفعاليات التجارية كالمولات)، وذلك بشرط إبرام اتفاقية تعاون مع المصرف المصدر للبطاقة تتضمن بالحد الأدنى ما يلي:

أ- وجود حساب مصرفي مفتوح لدى المصرف المصدر للبطاقات عائد لمركز البيع مغذى بشكل نقدي حصراً، يستخدم لعمليات بيع وتغذية البطاقات وبرصيد يغطي تلك العمليات.

ب- تأمين صلاحيات لمنفذ البيع تطبيق خاص لعمل منافذ البيع أو من خلال الموقع الإلكتروني للقيام بعمليات بيع و/ أو تغذية البطاقات.

٢- يمكن لحامل البطاقة تفعيل بطاقته من خلال مركز البيع أو من خلال إحدى الأقنية الإلكترونية العائدة للمؤسسة المالية على سبيل المثال: أجهزة الخدمة الذاتية – الرسائل النصية – الصوتي – تطبيقات الهاتف المحمول... إلخ.

٣- يمكن تعبئة البطاقة مسبقة الدفع القابلة لإعادة التغذية من مراكز بيع البطاقات نفسها، أو من خلال أجهزة الخدمة الذاتية للمؤسسة المالية، أو من خلال الحسابات المصرفية.

٤- يمكن لحامل البطاقة استرداد ما تبقى من رصيد بطاقته القابلة لإعادة التغذية حصراً عند إلغائها أو انتهاء صلاحيتها، وذلك من خلال فروع المؤسسة المالية المصدرة لها أو شركات الحوالات أو المؤسسة السورية للبريد.

ووفقاً للمادة الثالثة من قرار المركزي: يحدد سقف رصيد البطاقة مسبقة الدفع بمبلغ مليوني ليرة سورية لا غير.

ويمكن للمؤسسة المالية المصدرة وعلى مسؤوليتها وضع حد أدنى لعمليات الدفع التي تحتاج إلى كلمة سر (PIN) حسب دليل إدارة المخاطر المرتبطة بمجال الاستخدام وسقف العملية.

وتتم عمليات بيع البطاقة بطريقة الدفع النقدي حصراً.

وتحدد عمولة تغذية البطاقة بمبلغ ألف ليرة سورية لا غير لكل عملية تغذية.

وأوجب القرار المصرف المصدر إشعار العميل عند كل عملية شراء أو تغذية للبطاقة تتضمن بالحد الأدنى قيمة المبلغ.

وأوضح أنه لا يمكن استخدام البطاقات مسبقة الدفع للسحب النقدي.

في وقت يتوجب على الجهة المصدرة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي قبل إصدار البطاقة مسبقة الدفع.

«الاستثمار» تخطط لـ٥٠ مشروعاً جديداً خلال العام الحالي

دياب لـ«الوطن»: ٤ آلاف مليار تكلفة المشاريع على قانون الاستثمار الجديد

إقبال على مشاريع النقل بسبب إعفاء مستوردات وسائط النقل من الرسوم الجمركية

جلنار العلي

كشف مدير هيئة الاستثمار السورية مدين دياب في تصريح لـ«الوطن» عن وجود خمس إجازات استثمار بقطاع النقل «نقل ركاب وأفواج سياحية داخل القطر وخارجه»، جرت الموافقة عليها منذ بداية العام حتى اليوم، وأن الهيئة تدرس حالياً نحو خمسة طلبات أخرى مقدمة في القطاع ذاته، وسيتم الإعلان عنها قريباً بعد استكمال كل الموافقات والتراخيص المتعلقة بها.

وأوضح مدير الهيئة أن هذا النوع من الاستثمارات لم يكن موجوداً خلال الأعوام السابقة، وإنما هي ثمرة القانون رقم ٢ لعام ٢٠٢٣ الذي أعفى مستوردات وسائط النقل العائدة لمشاريع نقل البضائع والنقل الجماعي للركاب من جميع الرسوم الجمركية والمالية والرسوم الأخرى والإضافات غير الجمركية، وذلك بعد أن تم وضع الآليات التنفيذية والتعليمات الإجرائية لهذا القانون، مؤكداً أن الترخيص لهذه المشاريع يستكمل بوتيرة سريعة، وهذا ما حقق الكثير من الإقبال من المستثمرين.

وفي سياق متصل، أكد دياب إنهاء كل الإجراءات المتعلقة بوضع الاستثمار العقاري تحت مظلة قانون الاستثمار، ونقل وتوزيع العاملين في هيئة التطوير العقاري سابقاً إلى هيئة الاستثمار ووزارة الأشغال العامة والإسكان وذلك وفقاً لما نص عليه القانون ٢ لعام ٢٠٢٣، إضافة إلى إنجاز النظام الذي يحدد العلاقة ما بين المستثمر العقاري والجهة المسؤولة عن التطوير العقاري، وتم تبسيط الإجراءات، كما يتم العمل على نظام مزاولة المهنة لإقراره بعد تشكيل مجلس إدارة الهيئة الجديد، حيث يتم العمل على بعض الآليات التنفيذية لتنفيذ القانون المتعلق برأسمال الشركات وذلك للتوفيق بين الشركات التي رخصت في ظل القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالتطوير والاستثمار العقاري مع القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٢١، مؤكداً أن مناطق التطوير العقاري ستستفيد من التسهيلات المتعلقة بالتأسيس والإعفاء من الرسوم الجمركية والمزايا الضريبية.

من جهة أخرى، أشار دياب إلى أن خطة العام الحالي تتضمن منح ٥٠ إجازة استثمار، علماً أن عدد الإجازات الممنوحة منذ بداية العام حتى تاريخه وصل إلى ١٠ إجازات بتكلفة تقديرية تصل إلى ١٢٧٠ مليار ليرة، وتؤمن هذه المشاريع ١١٥٩ فرصة عمل، كما يجري العمل على إنهاء تراخيص عدة مشاريع أخرى، لافتاً إلى أن هذه المشاريع موزعة على قطاعات النقل والسياحة والزراعة والدواء والغذاء.

وإلى ذلك، أكد دياب أنه خلال العام الماضي تم منح ٢٥ إجازة استثمار بقطاعات مختلفة، لتبلغ الحصيلة الإجمالية للمشاريع المرخصة وفق قانون الاستثمار الجديد ٨٧ مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى ٤٣٥٠ مليار ليرة، علماً أن حصة الطاقات المتجددة من هذه المشاريع تصل نسبتها إلى ٨ بالمئة، كما سيتم قريباً الترخيص لمشاريع ضخمة جديدة من هذا النوع باستطاعات كبيرة، لمستثمرين محليين.

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

خدعة ماكرة سموها «المساعدات الخارجية»!

تتبجح الدول العظمى بتقديمها مساعدات لبلدان العالم الثالث؛ وتغشنا الأرقام: فهي بمليارات الدولارات! ولكن لو وضعنا تلك المعونات تحت المجهر؛ لاكتشفنا حقيقتها السافرة!

من جهة واقعية فللمصالح الاقتصادية بين الدول دور حاسم في تشكيل العلاقات الدبلوماسية على حساب الإيديولوجيا وعواطف العلاقات العرقيّة والجغرافية.

ولكن.. لماذا ندرس تلك العلاقات المالية المتشابكة؟ أجاب فيلسوف: إذا لم تستطع قراءة الماضي فكيف تطمئن على حاضرك.؟!

شاغل العالم الآن: ممارسات الدولة المسخ على مدنيي غزة؛ وآخر ما حرر ضريبهم تحت الحزام- اقتصادياً- بإلغاء مساهمات دول النفاق الغربي في الأونروا (وكالة غوث اللاجئين) بتهمة تعاون بعضهم مع المقاومة (هذا لعمري يشبه التصرف المعتوه؛ بإلغاء التعامل بالنقد لدى العثور على ورقة نقدية مزيفة)! بقي لعلمكم أن ميزانية الأونروا السنوية ١،٥ مليار دولار (أقل بقليل من عقد «ميسي» الذي طرح مع نادي الهلال السعودي للفوتبول)!!

وهذا ما حفّزني على فتح ملف ما سموها المساعدات؛ وهي بواقع الأمر: فتات الفتات! وجلّها يعود للدول المانحة (معدات منها وخبراء من بلدها)!

لنبدأ برأس الأفعى: أميركا؛ موازنتها السنوية تفوق الـ ٣،٥ تريليونات دولار؛ والمساعدات الخارجية التي تقدمها – وفق شروط مجحفة-: أقل من ٥٠ مليار دولار؛ أكثر من ثلثيها يذهب لتسليح دول حليفة وفق أجندة شريرة؛ وهناك ثلثا الأميركيين مع خفض تلك المساعدات؛ على حين فقط ٦ بالمئة مع زيادتها؛ علماً أنها لاتصل إلى ١ بالمئة من الموازنة!

في هذا السياق حبكت تلك الطرفة: دولة إفريقية جائعة أرسلت حكومتها بطلب مساعدات من بريطانيا (التي كانت عظمى)؛ جاء الرد «الموازنة محدودة؛ شدوا الأحزمة على البطون»! هنا أرسل البلد الإفريقي نداء استغاثة آخر «أرسلوا أحزمة»....

في الواقع؛ لدى منح المساعدة ؛ يتم التدخل في اقتصاد (وسياسة) البلد الخاضع لها؛ وبالتالي يفقد البقية الباقية من استقلاله –وماء وجهه- بعد الشروط والإملاءات.. وقد لاتكون المعونات من دولة ما؛ بل من هيئة (وهنا يتنافس كل من صندوق النقد الدولي؛ والبنك الدولي) ولكليهما وصفات لتقزيم الاقتصاد الوطني ؛ تحدث عنها بالتفصيل الأميركي جون بيركنز في كتابه «اعترافات سفاح اقتصادي»! ونُشر في عام ٢٠٠٤ وتُرجم لثلاثين لغة من ضمنها اللغة العربية تحت عنوان «الاغتيال الاقتصادي للأمم» وهو عبارة عن مذكراته الشخصية، الذي يصف فيه وظيفته كقاتل اقتصادي بحسب وصفه، والتي تُلخص الأسلوب الجديد للولايات المتحدة الأميركية في السيطرة على دول العالم الثالث.

وأخطر مقولة وردت على لسان المؤلف في كتابه، هي التي تشرح سياسات الحكام الفاسدين التدميرية للدول النامية، إذ يقول «نغري الديكتاتور بأخذ القروض الضخمة، ونعلم أنه يسرقها أو يضعها في مشاريع فاشلة ثم تكبر تلك القروض وفوائدها، فلا يستطيع الدفع ولا يستطيع غيره الإصلاح مهما فعل وتصبح تلك الدولة رهنا لنا.

إليكم هذا المثال الحقيقي حول تعامل دول الغرب الثرية؛ مع احتياجات البلدان الأكثر فقراً!

زار رئيس البلدية المحلي محامياً شهيراً في مكتبه الباذخ؛ وافتتح الحديث بقوله «أبحاثنا تدل أن مدخولك يتجاوز ملايين الدولارات ولكنك لا تسهم بأي تبرعات لمشروعات البلدية. هلا تسهم بشيء للمجتمع المحلي؟».

بعد تأمل أجابه «هل أبلغتكم الأبحاث أن والدتي تحتضر من مرض عضال؛ وفواتير المشفى ينوء بها الظهر»، أجاب رجل البلدية «لا.. آسف».

تابع المحامي «وأخي محارب قديم؛ ضرير الآن.. ولديه زوجة وستة أطفال بحاجة لإعانة». هنا أرتج على رئيس البلدية. وهل علمتم من الأبحاث أن زوج شقيقتي توفي في حادث أليم تاركاً إياها وأربعة أطفال وأكواماً من الديون.؟ هنا أجاب بخجل رئيس البلدية «أنا شديد الأسف؛ ليس لدينا أي فكرة حول ما ذكرت»!

هنا ختم المحامي حديثه بالقول «لكوني لم أساعد أحدا منهم بفلس واحد؛ ما الذي يحملك على الظن أنني سأسهم بمشاريع بلديتك اللعينة؟!»؟

هذا هو وضع دول الغرب المنافق؛ لا يمنحون الجارة أوكرانيا إلا بضغط أميركي ووفق أجندة قذرة؛ فهل سنتوقع منهم مساعدات للأوتروا؟!

أضيف في الختام: حتى لو منحوا مساعدات؛ فلا توجد دولة تمنح معونات بريئة من «الشوائب»؛ فلا يوجد هنالك «عشاء مجاني»!